

وصفتها بـ"المهزلة".. احزاب تونسية تجدد دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية



وكالات - الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2022-12-03

جددت 5 أحزاب تونسية اليوم السبت، دعوتها إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية المقررة في ديسمبر الجاري، ووصفتها بأنها "مهزلة".

جاء ذلك وفق بيان مشترك صدر عن أحزاب: العمال، والقطب (يسار)، والحزب الجمهوري، والتيار الديمقراطي، والتكتل (اجتماعية).

ووجه البيان نداء إلى التونسيين قائلاً: "قاطعوا الانتخابات المهزلة كخطوة على طريق انتزاع حريتكم وحقوقكم وكرامتكم".

واعتبر أن "منظومة 25 يوليو ليست جديدة بأن تواصل حكم البلاد، والواجب الوطني يدعونا جميعاً إلى وضع حد لهذا العهد الكريه".

وقال إن "التجاوزات والانتهاكات للمبادئ الديمقراطية التي تندرج ضمن مسار الانقلاب الذي أقدم عليه (الرئيس التونسي) قيس سعيد، الذي بموجبه منح نفسه كل السلطات والصلاحيات بما في ذلك وضع القوانين بشكل فردي تنزع عن الانتخابات التشريعية المزعومة أبسط مقاييس النزاهة والشفافية والديمقراطية".

وتابع: "هذه التجاوزات تجعل من البرلمان القادم مجرد ديكور وتنزع عنه أي تمثيل للشعب التونسي الذي تتعامل غالبية بلامبالاة غير مسبوقه مع الحملة الانتخابية المهزلة الجارية حالياً".

واعتبرت الأحزاب الخمسة في بيانها أنّ "الانتخابات التشريعية التي ستجري يوم 17 ديسمبر الجاري ستتوّج مساراً من الرّدّة عن المكتسبات".

وذكر البيان، أن "هذا المسار اتسم بسن دستور بشكل انفرادي، دون مشاركة أحد في صياغته ونزع عن البرلمان صفة السلطة وحوّله إلى مجرد وظيفة وجردّه من صلاحياته التشريعية بما يعزز جميع السلطات بيد الرئيس".

ووصف هيئة الانتخابات المشرفة على الانتخابات التشريعية المقبلة بـ"موالاتها للرئيس والعمل تحت الأوامر واحتكار كل الصلاحيات لتنفيذ الأجندة السياسية له".

وحتى اليوم، أعلن 12 حزباً مقاطعة الانتخابات هي: النهضة (53 نائباً بالبرلمان المطول) وقلب تونس (28 نائباً)، وأئتلاف الكرامة (18 نائباً)، وحراك تونس الإرادة، والأمل، والجمهوري، والعمال، والقطب، والتيار الديمقراطي (22 نائباً)، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والدستوري الحر (16 نائباً)، وآفاق تونس (نائبان).

بينما معظم المشاركين في الانتخابات من المستقلين، إضافة إلى أحزاب "لينتصر الشعب" (يضم شخصيات وحزب التيار الشعبي)، وحركة الشعب (قومية)، وحراك 25 يوليو، وحركة "تونس إلى الأمام".

وتعدّ الانتخابات التشريعية المبكرة المقبلة إحدى إجراءات الرئيس الاستثنائية، وسبقها حلّ البرلمان ومجلس القضاء، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وإقرار دستور جديد للبلاد عبر استفتاء أُجري في 25 يوليو الماضي.



UAE71NEWS